

يوصل مرصد الألغام الأرضية 2020 توثيق التقدم نحو عالم خالٍ من الألغام، لكنه يسلط الضوء أيضًا على تحديات مثل استخدام الجماعات المسلحة غير الحكومية للألغام المضادة للأفراد، لا سيما الألغام ذات الطبيعة المرتجلة. أدى استخدام الألغام المرتجلة مرة أخرى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا في عام 2019، وكان غالبية الضحايا من المدنيين. وأدى تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) في أوائل عام 2020 أيضًا إلى ظهور مجموعة جديدة من التحديات غير المتوقعة التي كان على مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام التكيف معها من أجل الاستمرار في التركيز على الهدف النهائي للمعاهدة المتمثل في إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية.

هناك حاليًا 164 دولة ملزمة بمعاهدة حظر الألغام. وعلى الرغم من عدم انضمام أي دولة إلى المعاهدة في الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن معظم الدول الـ 33 التي بقيت خارجها تواصل العمل وفقًا للإطار المعياري الدولي. ومع ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة الجديدة المتعلقة بالألغام الأرضية التي أعلنت في يناير 2020 عكست التوجيه السابق الذي يحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد ويحد من استخدامها. وقد قوبل القرار بالإدانة في الولايات المتحدة ودوليًا باعتباره خطوة غير مبررة إلى الوراء، تتعارض مع كل من الاعتراف العالمي بقاعدة الحظر وتأثير هذا السلاح العشوائي على المدنيين.

مع استمرار البلدان في العمل على تطهير الأراضي الملوثة بالألغام وتوفير التوعية بالمخاطر للمجتمعات المتضررة، يحدد المرصد الإجراءات الكثيرة التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك دعم احتياجات الناجين من الألغام ومجتمعاتهم وكذلك ضمان استدامة الموارد، حيث انخفض التمويل العالمي للأعمال المتعلقة بالألغام للعام الثاني على التوالي.

الاستخدام

من منتصف 2019 حتى أكتوبر 2020، أكد مرصد الألغام الأرضية استخدام القوات الحكومية لدولة واحدة الألغام المضادة للأفراد - ميانمار، التي لا تشكّل طرفًا في اتفاقية حظر الألغام.

استخدمت الجماعات المسلحة غير الحكومية الألغام المضادة للأفراد في ست دول على الأقل خلال فترة التقرير: أفغانستان، وكولومبيا، والهند، وليبيا، وميانمار، وباكستان.

- كانت هناك ادعاءات غير مؤكدة حتى الآن باستخدام الجماعات المسلحة غير الحكومية للألغام المضادة للأفراد في بوركينافاسو، والكاميرون، وتشاد، ومصر، ومالي، والنيجر، والفلبين، والصومال، وسوريا، وتونس، وتركيا، واليمن.

الإصابات

كان عام 2019 هو العام الخامس على التوالي الذي يسجل فيه عددًا كبيرًا من الضحايا بسبب الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات، بما في ذلك الأنواع المرتجلة، فضلاً عن مخلفات الذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. ويعود الارتفاع الإجمالي المستمر المسجل منذ عام 2014 في الغالب إلى عدد كبير من الإصابات المسجلة في البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة مكثفة والتي تنطوي على استخدام واسع النطاق للألغام المرتجلة.

- في عام 2019، تم تسجيل ما لا يقل عن 5484 ضحية للألغام / المتفجرات من مخلفات الحرب، حيث قُتل 2157 شخصًا، وأصيب 3300 شخصًا، في حين بقي مصير 27 ضحية مجهولاً.
- على الرغم من أن إجمالي عام 2019 يشير إلى انخفاض من 6897 ضحية للألغام / المتفجرات من مخلفات الحرب المسجلة في عام 2018، إلا أنه لا يزال أعلى بنسبة 59% من أقل عدد سنوي محدد يبلغ 3457 ضحية في 2013.
- الدول الأطراف التي سجلت أكثر من 100 ضحية كانت: أفغانستان، ومالي، وأوكرانيا، واليمن، ونيجيريا، والعراق، وكولومبيا.

تم رصد الضحايا في عام 2019 في 55 دولة ومناطق أخرى، منها 36 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام.

- الغالبية العظمى من ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب الذين عُرف وضعهم الاجتماعي كانوا من المدنيين (81%).
- في عام 2019، شكل الأطفال 43% من مجموع الضحايا المدنيين الذين عُرف عمرهم.
- شكّل الرجال والفتيان 85% من مجموع الضحايا الذين عُرف جنسهم.

التلوث

تم تحديد 60 دولة ومنطقة أخرى ملوثة بالألغام المضادة للأفراد حتى أكتوبر 2020. وهذا يشمل 33 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام، و22 دولة غير طرف، وخمس مناطق أخرى.

- تحتاج ثلاث دول أطراف إلى توضيح مدى التلوث المتبقي (الجزائر والكويت ونيكاراغوا) وتحتاج خمس دول أطراف إلى تقديم معلومات بشأن التلوث المشتبه به أو المعروف عن طريق الألغام البدائية (بوركينافاسو والكاميرون ومالي ونيجيريا وتونس).
- أفادت موريتانيا، التي أعلنت أنها خالية من الألغام في عام 2018، عن اكتشاف مصدر تلوث جديد في عام 2019 يعود إلى نزاع الصحراء الغربية في السبعينيات وتحتاج إلى تأكيد ما إذا كان هذا التلوث موجودًا بالفعل على أراضيها.

يُعتقد أن التلوث الهائل بالألغام المضادة للأفراد (الذي حدد المرصد نطاقه بأكثر من 100 كيلومتر مربع) موجود في 10 دول أطراف: أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وكرواتيا، وإثيوبيا، والعراق، وتايلند، وتركيا، وأوكرانيا، واليمن.

دعم الأعمال المتعلقة بالألغام

في عام 2019، ساهم المانحون والدول المتضررة بحوالي 650.7 مليون دولار أمريكي في الدعم الدولي والوطني المشترك للأعمال المتعلقة بالألغام، بانخفاض قدره 48.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2018، في السنة الثانية على التوالي من تراجع الدعم.

في عام 2019، ساهم 35 مانحًا بما مجموعه 561.3 مليون دولار في الدعم الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام في 41 ولاية متضررة ومناطق أخرى. ويمثل هذا انخفاضًا قدره 81.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2018، للمرة الأولى منذ عام 2016 التي انخفض فيها الدعم الدولي إلى أقل من 600 مليون دولار.

- وأتى 78.2 مليون دولار من الانخفاض العالمي من أكبر 15 جهة مانحة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، استمرت هذه الجهات في تقديم غالبية التمويل الدولي (96%).
- في عام 2019، شهدت 27 ولاية ومنطقة تغييرًا أكثر من 20% في التمويل مقارنة بعام 2018، بما في ذلك 15 مستفيدًا يتلقون دعمًا أقل. بالإضافة إلى ذلك، سبعة بلدان لم تتلق دعمًا جديدًا.

- تم توزيع التمويل الدولي على القطاعات التالية: التطهير والتوعية بالمخاطر (56% من إجمالي التمويل)، ومساعدة الضحايا (8%)، وبناء القدرات (1%)، والمدافعة (1%). أما نسبة 34% المتبقية فهي إما غير مصنفة حسب المانحين أو غير مخصصة.

حدد المرصد 10 دول متضررة أفادت بتقديم 89.4 مليون دولار لدعم برامج العمل ضد الألغام الخاصة بها: أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وتشيلي، وكولومبيا، وكرواتيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان وزيمبابوي. ويمثل ما سبق زيادة قدرها 32.5 مليون دولار عن عام 2018.

التوعية بالمخاطر

يُعدّ التوعية بالمخاطر ركيزةً أساسيةً للعمل ضدّ الألغام، ولكنه لم يحظَ باهتمامٍ كبيرٍ أو الاعتراف به من قبل مجتمع الأعمال المتعلقة بالألغام الأوسع في العقد الماضي وكثيرًا ما يعاني من نقص التمويل نتيجةً لذلك. شهد عام 2019 نقطة تحول مهمة وإيجابية للتوعية بالمخاطر، والمعروفة أيضًا باسم التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

- تم إنشاء مجموعة استشارية دولية في عام 2019 لتوجيه الجهود المتعلقة بالتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.
- تضمنت خطة عمل أوسلو التي تم تبنيها في مؤتمر المراجعة الرابع مجموعةً متميزةً من الإجراءات المخصصة بشكل خاص للتوعية بمخاطر الألغام وتقليل المخاطر.
- عُرف عن 28 دولة طرف أنها أجرت توعية بالمخاطر للسكان المتضررين من التلوث بالألغام المضادة للأفراد في عام 2019.

في عام 2020، تأثرت التوعية بالمخاطر بشكل كبير بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، حيث غالبًا ما تكون الجلسات المباشرة هي الطريقة الأنسب للوصول إلى المجتمعات المتضررة وتعزيز التغيير السلوكي. ومع ذلك، أظهر المشغّلون ابتكارات لمواجهة التحديات من حيث استخدام الأساليب الرقمية والجمع بين التوعية بالمخاطر وإرشادات الوقاية من كوفيد-19.

تطهير الأراضي

تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن 156 كيلومتر مربع من الأراضي التي تم تطهيرها من الألغام الأرضية في عام 2019 وتم إزالة وتدمير أكثر من 123000 لغم مضاد للأفراد. ويشكل ذلك زيادةً عن الـ 146 كيلومتر مربع التي تم تطهيرها وحوالي 98000 لغم أرضي تم تدميره في عام 2018.

- تم تحقيق أكبر تطهير إجمالي للمناطق الملوثة في عام 2019 في أفغانستان وكمبوديا وكرواتيا والعراق، والتي شكلت معاً 86% من عمليات التطهير المسجلة أو كلها.
 - في عام 2019، واصلت أفغانستان والعراق واليمن عمليات إزالة الألغام الأرضية على الرغم من الصراع المستمر أو انعدام الأمن.
 - في عام 2020، تم تعليق إزالة الألغام مؤقتاً بسبب القيود المتعلقة بفيروس كورونا في أرمينيا، والبوسنة والهرسك، وتشاد، وكولومبيا، ولبنان، وبيرو، والسنغال، وفيتنام ومناطق أخرى في كوسوفو والصحراء الغربية، وكذلك في جزر فوكلاند / جزر مالديف.
- أكملت 31 دولة طرفاً ودولتان غير طرفين تطهير جميع المناطق الملوثة على أراضيها منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

- أصبحت تشيلي أحدث دولة طرف تعلن استكمال تطهير جميع المناطق الملوثة في أوائل عام 2020. ولم تعلن أي دولة طرف استكمال التطهير في عام 2019.
- اعتباراً من 15 أكتوبر 2020، تم فرض مواعيد نهائية على 25 دولة من الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5 قبل حلول العام 2025. هذا وتم تحديد مواعيد نهائية للالتزام بعد عام 2025 لأربع دول أطراف هي كرواتيا (2026)، والعراق (2028)، وفلسطين (2028)، و سريلانكا (2028)، وطالب ثلاثة منها بتمديد الموعد النهائي الحالي إلى ما بعد عام 2025: البوسنة والهرسك (2027)، والسنغال (2026)، وجنوب السودان (2026).
- طلبت ثماني دول تمديدات للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5 في عام 2020: البوسنة والهرسك وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا والنيجر والسنغال وجنوب السودان وأوكرانيا. وسيتم النظر في هذه الطلبات في الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في نوفمبر 2020.

- كان من المتوقع أن تقدم إريتريا ونيجيريا طلب تمديد للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5 في عام 2020، لكنهما لم تفعل ذلك حتى 15 أكتوبر 2020.

مساعدة الضحايا

تتعلق النتائج التالية بـ 34 دولة طرف تضم أعداد كبيرة من ضحايا الألغام. في الفترة 2019-2020، أشار العديد إلى تحسينات في إمكانية الوصول إلى الخدمات أو جودتها أو كميتها. ومع ذلك، لا تزال جميع البلدان تواجه تحديات صعبة.

- وضعت 14 دولة فقط من الدول الأطراف البالغ عددها 34 خطاً لمساعدة الضحايا أو ذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة إصابة ذات صلة لتلبية الاحتياجات المعترف بها وسدّ الثغرات في مجال المساعدة. ولا تزال تسعة دول أخرى بحاجة إلى استكمال مراجعة أو اعتماد مشروع استراتيجية وطنية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في ما يتعلق بتطبيق برنامج مساعدة الضحايا.
- اعتمد ما يقرب من ثلثي الدول الأطراف آليات تنسيق فعّالة، وشارك ممثلو الناجين في عمليات التنسيق في 18 دولة من تلك الدول الأطراف. ومع ذلك، لم نجد الكثير من الأدلة على أن مداخلتهم تم النظر فيها أو التصرف بناءً عليها.
- لا تزال هناك فجوات كبيرة في إمكانية حصول الناجين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة على فرص اقتصادية في العديد من الدول الأطراف، حيث تمس الحاجة إلى فرص كسب العيش.

في عام 2020، تأثرت أنشطة وخدمات مساعدة الضحايا بشدة بالقيود المتعلقة بفيروس كورونا، ما منع الناجين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى الخدمات وممارسة حقوقهم على قدم المساواة في عدد من البلدان المتضررة من الألغام. وقد تقاوم تأثير الوباء على أنشطة مساعدة الضحايا في العديد من البلدان بسبب سنوات من نقص الموارد. وغالباً ما يعاني ضحايا الألغام، خاصةً في المناطق النائية، للوصول إلى الخدمات المناسبة أو يفتقرون إليها.

تدمير المخزونات والألغام المحفوظة

دمرت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام أكثر من 55 مليون لغم مخزن مضاد للأفراد، بما في ذلك أكثر من 269000 لغم دُمر في 2019.

- لا تزال اليونان وأوكرانيا تنتهكان المعاهدة حيث تخلف كلاهما عن المواعيد النهائية المتتالية للتدمير الكامل لمخزوناتهما.
- ثلاث دول أطراف تمتلك ما يقرب من أربعة ملايين لغم مضاد للأفراد يجب تدميرها: أوكرانيا (3.3 مليون)، واليونان (343,413)، وسريلانكا (62,510).
- أبلغت 64 دولة طرف أنها تحتفظ بإجمالي أكثر من 145,000 لغم مضاد للأفراد لأغراض التدريب والبحث، 32 منها تحتفظ بأكثر من 1000 لغم لكل منها.
- أبلغت بوتسوانا والبرازيل وأوروغواي عن تدمير ما تبقى من ألغامها المحتفظ بها في عام 2019.
- سبع دول أطراف لم تبلغ قط عن استهلاك أي ألغام محتفظ بها للأغراض المسموح بها منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ: بوروندي، وكابي فيردي، وجيبوتي، ونيجيريا، وعمان، والسنغال، وتوغو.

الإنتاج

يحدد المرصد 12 دولة على أنها منتجة للألغام الأرضية لأنها لم تتصل بعد من الإنتاج المستقبلي: الصين، وكوبا، والهند، وإيران، وميانمار، وكوريا الشمالية، وباكستان، وروسيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وفيتنام.

- ويشكّل ذلك زيادةً بدولة واحدة عن التقرير السابق، بعد التغيير في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالألغام الأرضية والتي تتراجع عن تعهد سياسة 2014 بعدم إنتاج الألغام المضادة للأفراد.

أنتجت الجماعات المسلحة غير الحكومية ألعامًا أرضية بدائية الصنع في أفغانستان وكولومبيا وميانمار وباكستان واليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.